

الأزمة الاقتصادية تدفع الكويت إلى خفض جديد في الانفاق

تقلص هوامش توفير السيولة يثير مخاوف توسيع رقعة الدين العام

مجرد مقترحات لا يمكن تفعيلها على أرض الواقع.

ويرى محللون أن توسيع رقعة الدين العام بات أمرا لا مفر منه في الوقت الراهن، وذلك مع تقلص هوامش تحرك الحكومة في توفير السيولة الكافية لإنهاء العام المالي الحالي.

ولا يزال مشروع قانون الدين العام يثير جدلا بين الأوساط السياسية وخاصة تحت قبة مجلس الأمة، حيث يسمح للحكومة باقتراض 20 مليار دينار (64.8 مليار دولار) على أن يتم سداد المبلغ على أقساط ولفترة عشر سنوات، والمشروع القديم كان يتيح للحكومة اقتراض 81 مليار دولار.

ورفض القانون في أغسطس الماضي من قبل لجنة برلمانية إضافة إلى الرفض الشعبي نظرا للمخاوف الكبيرة من إنفاق القروض على المصروفات الجارية.

3.1 مليار دولار قيمة تخفيض الكويت لمصروفاتها في السنة المالية 2021-2020 بسبب كورونا

ويرى خبراء أن الكويت تأخرت في وضع القوانين الكفيلة بتسريع ونجاعة الإصلاح إضافة إلى ضرورة تعديل وتطوير القوانين القديمة بما يتلاءم مع الوضع العالمي الاقتصادي.

وتهيمن على الاقتصاد الكويتي القوانين التقليدية، حيث تسيطر الدولة على جميع القطاعات المنتجة، وتجد صعوبة في تقليص الإنفاق بسبب الرفض السياسي والشعبي لأي تقليص للإنفاق والدعم الحكومي، في وقت لا يزال فيه دور القطاع الخاص محدودا في تخفيف الإعباء عن الدولة.

واعتبر اقتصاديون أن تلك الأوضاع طاردة لرأس المال المحلي والأجنبي، مما يعرقل تنوع الموارد المالية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث ينحصر دوره في مساحة ضيقة من المجالات الصناعية البسيطة.

ولم تتخلص الكويت حتى في رؤيتها 2035 التي أعلنتها منذ سنوات من اعتمادها على عوائد النفط في تمويل الوظائف الحكومية، حيث يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية البالغة لثلاثة أطياف من الخدمات والسلع.

ويرى خبراء أنه لم تظهر حتى الآن أي آثار لتدبير برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي طرح لأول مرة في عام 2010، والذي يسعى إلى تنوع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عوائد الريع النفطي، وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين.

انحنت الحكومة الكويتية أمام الواقع الاقتصادي الصعب الذي كان نتيجة لتداعيات كورونا بإقرار خطة خفض جديدة للمصروفات في ظل نزيف مستمر للإيرادات ما يعكس تقلص هوامش توفير السيولة الأمر الذي يثير مخاوف التوجه نحو توسيع رقعة الدين العام.

الكويت - أجبرت الأزمة الاقتصادية الخائفة دولة الكويت إلى إقرار خفض جديد في الإنفاق تحت ضغط تضرر الاقتصاد من تراجع عائدات النفط وتبعات كورونا في وقت تشدد فيه الحساسات الاجتماعية من أي مساس بالدعم والوظائف العمومية.

تكتشف أحدث البيانات والمؤشرات أن الاقتصاد الكويتي يشهد نزيفا مستمرا حاولت الحكومة تخفيفه عبر خطوات لخفض النفقات لسد الفجوة المالية ولكن خبراء يرون أن سياسة

التقشف لا تتعدى كونها حلا ترقيعيا. وزاد إقرار الحكومة بخفض النفقات مخاوف الأوساط الاقتصادية والشعبية من تقلص هوامش توفير السيولة وبدء فقدان الفئات الموارنة المالية ما يعزز التوجه نحو مراكمة دين خارجي جديد وهو ما يرفضه البرلمان.

وفي هذا السياق قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي عدنان عبدالصمد للثلاثاء إن "الحكومة خفضت مصروفات ميزانية السنة المالية 2020-2021 التي بدأت أول أبريل بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا".

وتقلصت ميزانية السنة المالية 2020-2021 بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا. وتقلصت ميزانية السنة المالية 2020-2021 بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا.

وقال أيضا إن وزارة المالية عدلت تقديرات ميزانية 2020-2021 حيث قدرت الإيرادات بمبلغ 21.5 مليار دينار والمصروفات بواقع 21.5 مليار دينار. وفي يناير، توقعت وزيرة المالية آنذاك مريم العجيل أن يبلغ الإنفاق 22.5 مليار دينار والإيرادات 14.8 مليار دينار 87 في المئة منها من النفط في السنة المالية 2020-2021.

وطالب مجلس الوزراء في يونيو من وزارة المالية التنسيق مع كافة الجهات الحكومية لتخفيض ميزانية كل منها بنسبة لا تقل عن 20 في المئة في السنة المالية الحالية في ظل هبوط أسعار النفط وتفاشي فيروس كورونا.

وقال عبدالصمد إن "تقديرات وزارة المالية بعد التعديل تتوقع إيرادات قدرها 7.5 مليار دينار وعجزا قدره 14 مليار دينار، مضيفا أنه "من الممكن أن يتحسن هذا العجز لأن سعر البرميل الذي تم تقديره الميزانية عليه هو 30 دولارا وسعره الحالي 45 دولارا".

وكان التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي قد أظهر مؤخرا انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية للدولة

الكويت - أجبرت الأزمة الاقتصادية الخائفة دولة الكويت إلى إقرار خفض جديد في الإنفاق تحت ضغط تضرر الاقتصاد من تراجع عائدات النفط وتبعات كورونا في وقت تشدد فيه الحساسات الاجتماعية من أي مساس بالدعم والوظائف العمومية.

تكتشف أحدث البيانات والمؤشرات أن الاقتصاد الكويتي يشهد نزيفا مستمرا حاولت الحكومة تخفيفه عبر خطوات لخفض النفقات لسد الفجوة المالية ولكن خبراء يرون أن سياسة

التقشف لا تتعدى كونها حلا ترقيعيا. وزاد إقرار الحكومة بخفض النفقات مخاوف الأوساط الاقتصادية والشعبية من تقلص هوامش توفير السيولة وبدء فقدان الفئات الموارنة المالية ما يعزز التوجه نحو مراكمة دين خارجي جديد وهو ما يرفضه البرلمان.

وفي هذا السياق قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي عدنان عبدالصمد للثلاثاء إن "الحكومة خفضت مصروفات ميزانية السنة المالية 2020-2021 التي بدأت أول أبريل بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا".

وتقلصت ميزانية السنة المالية 2020-2021 بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا. وتقلصت ميزانية السنة المالية 2020-2021 بمقدار 945 مليون دينار (3.1 مليار دولار) بسبب تداعيات فيروس كورونا.

وقال أيضا إن وزارة المالية عدلت تقديرات ميزانية 2020-2021 حيث قدرت الإيرادات بمبلغ 21.5 مليار دينار والمصروفات بواقع 21.5 مليار دينار. وفي يناير، توقعت وزيرة المالية آنذاك مريم العجيل أن يبلغ الإنفاق 22.5 مليار دينار والإيرادات 14.8 مليار دينار 87 في المئة منها من النفط في السنة المالية 2020-2021.

وطالب مجلس الوزراء في يونيو من وزارة المالية التنسيق مع كافة الجهات الحكومية لتخفيض ميزانية كل منها بنسبة لا تقل عن 20 في المئة في السنة المالية الحالية في ظل هبوط أسعار النفط وتفاشي فيروس كورونا.

وقال عبدالصمد إن "تقديرات وزارة المالية بعد التعديل تتوقع إيرادات قدرها 7.5 مليار دينار وعجزا قدره 14 مليار دينار، مضيفا أنه "من الممكن أن يتحسن هذا العجز لأن سعر البرميل الذي تم تقديره الميزانية عليه هو 30 دولارا وسعره الحالي 45 دولارا".

وكان التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي قد أظهر مؤخرا انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية للدولة

القروض غير المسددة تؤرق المصارف المغربية

الركود الاقتصادي يحد من القدرة على الإيفاء بالالتزامات



أعباء مالية لا تحتمل

القروض الممنوحة للأفراد بنسبة 5.1 في المئة بعد 6 في المئة مع تباطؤ 6.3 في المئة إلى 4.2 في المئة، وقروض الاستهلاك من 6.4 في المئة إلى 4.9 في المئة.

وفي ما يخص الديون معلقة الأداء، فقد عرفت نسبتها ضمن القروض البنكية شبه استقرار للسنة الثالثة على التوالي بـ 7.6 في المئة مع تراجع تلك المتعلقة بالمقاولات الخاصة إلى 10.9 في المئة، وسجلت تلك الخاصة بالأسر ارتفاعا بنسبة 8.5 في المئة.

وحسب فروع النشاط، فقد ارتفعت القروض الممنوحة لشركات قطاعات النقل والاتصالات والتجارة، وإصلاح السيارات والأدوات المنزلية بنسبة 9.8 في المئة و7.3 في المئة على التوالي.

ويعمل بنك المغرب المركزي على خطة مستعجلة لوضع هيكل تنظيمي يساعد على سداد هذه القروض المتعثرة، والتقليل من المخاطر المرتبطة بها.

وسجل الجواهري أن السلطات العمومية والمالية دعمت الاقتصاد الوطني خلال فترة الحجر الصحي من أجل تقليص الخسائر على مستوى الدخل والإنتاج، مع الحرص على الحفاظ على أسس القطاع المالي.

وفي هذا الصدد، عززت السلطات المالية تنسيقها من أجل ضمان تتبع مؤشرات المخاطر وتقديم أجوبة ملائمة ومتسابة.

وتحملت الدولة والقطاع المصرفي التكلفة الكاملة للفوائد العرضية الناتجة عن تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك للفترة الممتدة بين مارس ويونيو 2020.

ويهم هذا الإجراء الأشخاص الذين لديهم أقساط شهرية قد تصل إلى 3000 درهم (300 دولار) بالنسبة لقروض السكن و1500 درهم (150 دولار) بالنسبة لقروض الاستهلاك.

أفضى الركود الاقتصادي في أعقاب تفشي فيروس كورونا وتعطل نشاط الشركات والأفراد إلى مراكمة حجم القروض غير المسددة لدى المصارف المغربية نظرا لمحدودية المداخل جراء تبعات الإغلاق، مما أنجر عنه عدم القدرة على السداد الأمر الذي حمل البنوك أكثر من طاقتها.

اقترح بدائل لمساعدة من يعانون من صعوبات في سداد القروض التي بذمتهم، وذلك لإعادة الدينامية الاقتصادية. وتتحوف المصارف من إمكانية استمرار اتساع دائرة القروض المعسرة، نظرا للظرفية التي يمر بها النسيج الاقتصادي الوطني بسبب كورونا، وانعكاس ذلك على الوضعية الاجتماعية والمالية للمستخدمين والإطارات العاملين في القطاع الخاص.

وخلف التوقف الجزئي أو الكلي لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية وانخفاض معاملات قطاعات حيوية نتيجة الجائحة، أثارا واضحة على الأداء العام للمصارف العاملة في المغرب، إلى جانب توقف عدد كبير من المستهلكين عن سداد أقساط القروض.

المصارف تحملت التكلفة الكاملة للفوائد العرضية لتأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك بين مارس ويونيو 2020

وبلغ إجمالي قروض البنوك المغربية الموجهة للاستثمار في كل القطاعات نحو 18.7 مليار دولار نهاية سبتمبر الماضي، حسب البنك المركزي المغربي، وعرف ارتفاعا بنسبة 3.23 في المئة مقارنة مع ما كان عليه قبل عام.

وحسب عبداللطيف الجواهري محافظ بنك المغرب المركزي، فقد ارتفعت

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - ارتفع حجم القروض غير المسددة لصالح المصارف المغربية، نتيجة التأثير السلبي المباشر لتفاشي جائحة كورونا على الوضعية المالية لشريحة واسعة من الزبائن الحاصلين على تمويلات عقارية أو استهلاكية، ما راكم عبئا إضافيا على المصارف.

وكشفت البيانات المالية نصف السنوية عن تفاقم مستوى القروض التمويلية المعسرة، خلال النصف الأول من العام الجاري، بنسبة تجاوزت 10 في المئة مقارنة مع مستوياتها مع بداية يناير من العام الجاري، وبنسبة 14 في المئة مقارنة مع نهاية شهر يونيو من العام الماضي.

كما ارتفع مستوى القروض التمويلية المعسرة الخاصة بالشركات بنسبة 9 في المئة، مستقرة في حدود 4.4 مليار دولار بينما بلغ حجم مبالغ القروض المعسرة الخاصة بالأسر ما يعادل 3.4 مليار دولار. وأكد بنك المغرب المركزي على سيطرة واضحة للمقرضين الكبار على سوق القروض المصرفية بنسبة تجاوزت 68 في المئة، مقابل 32 في المئة للأسر، مع تسجيل ارتفاع واضح لظاهرة الإعسار في رد القروض المالية، سواء بالنسبة إلى الأفراد أو الشركات.

ويوصي خبراء في الاقتصاد والمالية، بضرورة تجاوز الطريقة الكلاسيكية في معالجة المشاكل المالية التي تواجه الشركات والأفراد المغاربة، والعمل على

الأردن يستأنف تسيير الرحلات الجوية على أمل تحفيز الاقتصاد

عمان - استأنف الأردن الثلاثاء تسيير الرحلات الجوية المنتظمة من وإلى نحو 40 دولة، في خطوة تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وذلك بعد ستة أشهر تقريبا من تعليق جميع الرحلات التجارية بسبب جائحة كورونا.

وكانت الحكومة الأردنية قد علقت منتصف مارس جميع الرحلات الجوية، في إطار تدابير الإغلاق التي فرضتها للحد من تفشي الفيروس.

وسبق أن خططت السلطات لإعادة فتح مطار الملكة علياء الدولي في غضون أيام الرحلة الدولية أكثر من مرة، إلا أنها كانت تعود وتؤجل الأمر.

وتأتي خطوة الاستئناف في وقت تامل فيه المملكة في تحفيز الاقتصاد المتوقّع أن ينكمش بنسبة 3.4 في المئة هذا العام.

ويتعين على الركاب الواصلين إلى الأردن تقديم نتائج سلبية لاختبارات كورونا يتم إجراؤها قبل 72 ساعة من السفر. كما يتعين الخضوع لاختبار آخر لدى الوصول.

وقسمت الحكومة قائمة الدول الأربعين إلى ثلاثة مستويات حسب الوضع الوبائي في كل دولة. وسيحتاج جميع الركاب إلى العزل لمدة خمسة أيام على الأقل في المنزل أو لما يصل إلى أسبوعين كحد أقصى حسب الدولة التي يأتون منها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول المشمولة في القائمة لم تستأنف هي نفسها الطيران الدولي، ومن بينها السعودية. وتفتقد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الإثنين مرافق مطار الملكة علياء الدولي، واطلع على الإجراءات التي



ورطة تماوي أسعار النفط لا تنتهي